

## الجاو

### اول عملة ورقية نقدية تضرب في بلاد المسلمين

د. عبد الرحمن

فرطوس حيدر

كلية الآداب / جامعة

بغداد

قسم التاريخ

**المقدمة:** اعتمدت الدول قديماً في معاملاتها المالية والتجارية على أنظمة نقدية مختلفة حسب نوع حكمها , او اتساع الدولة او صغرها وكانت هذه الأنظمة عرضة للتغيير حسب اوضاعها السياسية والاقتصادية العامة , ولم تكن بلاد المسلمين استثناء من ذلك , فقد حصل لنظامها النقدي في عهدها المتعاقبة تطورات متوالية لسنا في وارد ذكرها في هذا البحث .

ولكن من المهم الإشارة الى ان النظام النقدي استقر في اواخر العصر العباسي على اساس نظام النقد المزدوج , أي النظام المعتمد على الدينار الذهبي والدرهم الفضي , وهما النقدان الاساسيان اللذان تم التعامل بهما , وعلى اساسهما حددت معظم الالتزامات الشرعية .

وعلى الرغم من حدوث الغزو المغولي الذي قاده هولاكو في سنة (656 هـ / 1258 م), على مشرق العالم الاسلامي , ونجم عنه سقوط الدولة العباسية التي دامت لاكثر من خمسة قرون وقيام الدولة الايلخانية التي حكمتها سلطة غير اسلامية بدلاً عنها , مما ادى الى قلب الاوضاع رأساً على عقب , الا ان النظام النقدي ظل محتفظاً بسماته العامة في ظل الوضع الجديد , ولم يحدث له تغييراً جوهرياً في عهد الحكام المغول الايلخانيين ,

حيث استمر على ماكان عليه اواخر العصر العباسي , وبالتحديد العمل بالنقود العباسية التي كانت معتمدة ايام الخليفة المستنجد بالله ( ت 566 هـ / 1171 م ) , ولم يطرأ عليه سوى رفع الاشارات التي تدل على اسم الخليفة العباسي , واستبدالها بعبارات تحمل اسم الايلخان الحاكم , وتبعيته لامبراطور المغول الاعظم ( القآن ) المقيم في العاصمة قراقرم .

وفيما عدا ذلك , فان النظام النقدي في انحاء الدولة الايلخانية الواسعة سار على نفس منوال النظام النقدي الذي سبقه , حيث ثبت على اساس الدينار الذهبي والدرهم الفضي واجزائهما من العملات النحاسية الصغيرة , وازداد له حكام المغول في معاملات الدولة الرسمية وحسابات الديوان , ( التومان ) والذي كان يساوي عشرة الاف دينار , وكانت قيمته عددية فقط , ولم يكن يوجد نقد بحد ذاته بهذه القيمة متداولاً في المعاملات التجارية .

غير ان النظام النقدي الذي تميز بالاستقرار طيلة عهود الايلخانات الاوائل , شهد تطوراً رئيسياً لم يكن معهوداً من قبل في البلاد الاسلامية في عهد كيخاتوخان , خامس حكام الدولة الذي تولى العرش سنة (690هـ / 1291 م ) , وتمثل باصدار الاوامر باستخدام الورق كنقد بدلاً من الذهب والفضة في التداول في محاولة لعلاج الازمة المالية الخائفة التي امت بالديوان بالحكومي . وبالرغم مما كان لهذه الخطوة الجريئة التي طرأت على النقد من اثر هام على مختلف ميادين الحياة العامة , وماترتب عليها من نتائج مفاجئة وعميقة , فان ماورد لها من اشارات في المصادر المعاصرة لايرقى لتلك الأهمية , فما ذكر عنها تميز بالاقتضاب الشديد والنقص الواضح في ايراد التفاصيل .

ولعل أهم غايات الخوض في هذا الموضوع هو الوقوف على ما يكتنف بعض جوانبه من غموض , وفي مقدمتها الاسباب التي ادت الى ضرب هذا النوع من النقد , ومايتميز به عن سواه من النقد المألوف في التداول وفيما اذا كان يمثل اصلاحاً استوجبته المصلحة العامة , ام ان المطامع الشخصية للايلخان وحاشيته هي التي وقفت وراء العمل به .

ومن اجل معرفة مدى انعكاسه على الاحوال العامة , فان البحث يتضمن استقصاء لاهم الاحداث التي شهدتها الدولة الايلخانية عقب ظهور هذا النقد للتداول , والتي كانت في مجملها تؤكد رفض الناس للتعامل به ,

مما ساق إلى إخطار ومصائب مؤلمة كادت ان تعصف بالدولة وأدت بالنهاية إلى فشله وعدم دوام استعماله.  
حوادث استبدال النقد تاريخياً :

تعد مسألة استبدال النقود المصنوعة من المعادن الثمينة باخرى اقل قيمة منها لتحقيق الفوائد الناجمة من الفرق بين اسعار تلك العملات امراً عرفته كثيراً من الامم القديمة ولاسيما عندما تعجز عن تنفيذ التزاماتها ايام الازمات المالية ، والحروب وعند ندرة المعادن الثمينة ، فتعمل بمثل هذه التجارب ، فقد قام الإغريق تحت ظروف ، لعل اهمها دفع رواتب الجند ايام الحروب بضرب نقود من حديد عليها علامات خاصة ، وخول حاملها ان يرجع بها الى الدولة بعد انتهاء الحرب ، فزاد مقرر الدولة من ذلك نحو ثلاثين ضعفاً<sup>(1)</sup> . وهناك اشارات على ان اهل قرطاجنة استخدموا الجلود كعملة نقدية وجعلوا لها قيمة اعتبارية<sup>(2)</sup> .

اما النقد الورقي ، فقد كان معروفاً ومتداولاً في الصين منذ القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي ، كما انه استخدم في بلاد المغول ايام جنكيز خان ( ت 624 هـ / 1227 م ) الذي استعان بأحد الصينيين واسمه بيلين شو لتنظيم عمل النقد الورقي في البلاد<sup>(3)</sup> .

أما في بلاد المسلمين ، فثمة حادثة هامة لايمكن اغفالها في هذا الصدد ، فقد اشارت المصادر الى ان الخليفة عمر بن الخطاب فكر بان يستعمل الجلود مكان النقود وقت الحاجة ، فيذكر البلاذري ان الخليفة عمر بن الخطاب همّ ان يجعل الدراهم من جلود الابل ، ف قيل له : اذاً لايعير فأمسك<sup>(4)</sup> . ويبدو ان فعل الخليفة يفهم منه رأى حاجة لذلك ، ولكنه عدل عن ذلك لما عرف المحذور من هلاك الابل ، وكانت الحاجة اليها كبيرة جداً<sup>(5)</sup> ، وبذلك ظلت مجرد فكرة ولم تظهر إلى حيز التنفيذ ولكن استخدام النقد الورقي بمميزاته المعروفة لم يظهر للتداول لأول مرة فعلياً في بلاد المسلمين الا في عهد السلطان المغولي كيخاتوخان ، ويستثنى من ذلك بالطبع ، الاوراق التجارية التي استخدمت في وقت مبكر من العهد الاسلامي ، مثل الصكوك والحوالات والسفاتج ، التي لايمكن عدها نقوداً ، فهي امور خطية يدفع بواسطتها مقدار من النقود إلى الأشخاص المسمين بها ، والتي وضعت لها الاحكام الشرعية والقانونية ، وصار حكمها حكم النقود . غير ان هذه الاوراق اقتصر دورها على تسهيل المبادلات التجارية في الوقت الذي

لا تتوفر فيه الاموال نقداً , ولا تتمتع بضمانات مطلقة , وهي غير مطروحة للتداول بين عامة الناس , فقد حدد استعمالها والتصرف بها بصفة فردية ولأجل محدود , وهي على الاغلب تستخدم لتسوية المعاملات بين اقاليم الدولة المختلفة .

الأزمة المالية التي ادت الى صدور الاوراق النقدية :

تكاد تجمع المصادر على ان تولي كيخاتوخان عرش الايلخانيين أدى إلى حدوث أزمة مالية خانقة لديوان الممالك الايلخاني , وصلت الى حد الإفلاس ولأسباب تتعلق بسوء تصرف الايلخان بالاموال العامة فضلاً عن ذلك ما رافق حكمه من ظروف سياسية وطبيعية كان لها الاثر المباشر في زيادة حدة تلك الأزمة .

وفضلاً عن ما شهدته بداية حكمه من قيام للثورات والتمردات في بلاد الروم وغيرها والتي استنزفت جزءاً كبيراً من موارد الدولة , فان كيخاتوخان حسب وصف المصادر له كان رجلاً مبذراً للاموال ومنغمساً في اللهو والملذات الى حد كبير , ولذلك كان يبذل بسرعة الذهب والفضة والنفائس الاخرى التي ترد الى ديوان الممالك من الدواوين المحلية في الولايات , وكان كل همه ان يتشبهه باوكتاي قآن بن جنكيز خان الذي اشتهر بالجوذ والسخاء في مصادر المغول , وحسب وصف مؤرخ المغول رشيد الدين فضل الله الهمداني ( ت 718 هـ / 1318 م ) , فقد كان كيخاتوخان ملكاً سخياً الى حد بعيد وكان يهب الكثير الى حد الافراط , بحيث ان اموال العالم لم تعد تكفيه (6) .

ومن الروايات ذات المغزى في هذا الصدد يذكر ان كيخاتوخان بعد ان عاد من اخماد ثورة في بلاد الروم سنة ( 691 هـ / 1292 م ) , مرض في الطريق , وتم استدعاء الاطباء له مع جمع من رجال مختلف الاديان للدعاء له بالشفاء , ولما تحقق له ذلك , اقام احتفالاً كبيراً بهذه المناسبة ووزع النفائس التي جمعها اسلافه على هؤلاء كما أمر بان بعض العلماء والاشراف من دفع الضرائب (7) . ومع ما يوحي به هذا التصرف من جود وعطاء , فانه أدى الى تقويض دعائم دولته وافلاس الديوان على الرغم من الارتفاع الملحوظ في واردات ديوان الممالك , وتحسن الاوضاع الاقتصادية بشكل عام بعد سنة ( 690 هـ / 1291 م ) , نتيجة لحالة الاستقرار النسبي التي اعقبت مرحلة الغزو , التي طال فيها الخراب والتدمير معظم نواحي

الاقتصاد في البلاد التي احتلها المغول , فحسب الارقام التي ذكرها وصاف ( ت 735 هـ / 1335 م ) والمستوفي القزويني ( 750 هـ / 1349 م ) لمقدار العوائد السنوية للديوان في عهد كيخاتوخان بلغت 1800 تومان , الا ان هذه الاموال لايتصرف بها بالشكل المناسب , حيث كان يتم انفاق 700 منها على ادارة الدولة ورواتب الموظفين , فان الباقي جميعه لم يكن يفي بالنفقات الملكية وصرف الايلخان , بينما كانت النفقات الخاصة لكل من الحكام اباقا واحمد تكودار لم تتجاوز الاربعين توماناً<sup>(8)</sup> .

ومع اللوم الذي وجه لسياسة كيخاتوخان في هذا الخصوص , فقد زاد الامر سوءاً , ان صدر الدين الزنجاني الذي عين بمنصب صاحب ديوان الممالك , واعطي صلاحيات واسعة , لم يعمل على وقف هذا التدهور المالي في الدولة , بل انه ايضاً اتبع طريق سيده في التبذير واغداق العطايا على من حوله من الاتباع<sup>(9)</sup> .

إلى جانب ذلك فقد اكتسبت الأزمة المالية شدة عندما تفشى وباء بين قطعان الاغنام في مستهل حكم كيخاتو , ولم تكن القطعان الكبيرة الخاصة بالاييلخان هي وحدها التي تضررت , بل نفقت معظم الاغنام في عموم مناطق الدولة , وخاصة في خراسان وديار بكر والموصل , مما اسهم في افقار طبقات من الناس , وحرمان الديوان الايلخاني من واحدة من اهم ايراداته المتمثلة بضريبة القوبجور المغولية التي كانت تفرض على الماشية<sup>(10)</sup> .

وقد أدت هذه الأسباب في غضون عامين الى عجز في الديوان بلغ قرابة خمسمائة تومان , وبلغ الضيق المالي من الشدة الى حد ان بعض المصادر اشارت الى عدم توفر المال اللازم لسد نفقات البلاط ( الاردو ) , ووصل الامر الى ان الكارثة بلغت الى حد انه لم يعد بالامكان الحصول على رأس غنم واحد لطعام الايلخان نفسه<sup>(11)</sup> , ومع مافي هذا القول من مبالغة واضحة , فانه يعكس في الوقت ذاته جدية الحالة التي وصلت اليها تلك الازمة المالية , وقد دفع هذا الوضع العصيب بصاحب الديوان الى تكليف شخصاً يهودياً قد اسلم يدعى رشيد الدولة بادارة البلاط والانفاق عليه من امواله الخاصة , على ان يسترد ما انفقه من اموال مع فوائدها من الخزانة عند تحسن أوضاع الديوان المالية . ولكن نظراً لخواء الخزينة, وعجز موظفي الدواوين المحلية في الولايات من دفع استحقاقات الديوان المركزي لعدم توفر الاموال , فآثر

رشيد الدولة الفرار بعد ان انفق كل مايملك ولم يعد في استطاعته مواصلة عمله (12).

وفي ظل هذه الاوضاع حاول بعض خصوم صاحب الديوان في شهر ذي القعدة عام ( 692 هـ / 1293 م ) تاليب الايلخان كيخاتو عليه بسبب ما الت اليه الاوضاع وتحميله المسؤولية بقولهم له : " ان صدر الدين ينفق الاموال الكثيرة حسب هواه , ولذلك اصبحت مصلحة العسكر وامدادات الجيوش ومعداتها مهملة ومختلة " (13) . وبدلاً من ان ينصت كيخاتوخان لهذه التحذيرات , فانه على العكس من ذلك , جدد الثقة بصاحب ديوانه , وطلب من الامراء المغول الالتزام بتنفيذ اوامره , بل مضى الى القول ان دولته الممتدة من شاطئ نهر جيحون وحتى حدود مصر لاتدار الا بفضل بصيرة صدر الدين وكفاءته. ويروي خواندمير ( ت 930 هـ / 1253 م ) ان كيخاتوخان اسبغ عليه لقب صدر جهان (صدر الدنيا) ووضع في يده جميع مهام الوزارة والادارة , حتى بلغ في نفاذ امره وعلو شأنه اوج الرفعة والشرف , فغرق في ماء الخجل لكثرة ماخصه به السلطان (14).

وفي مقابل ذلك , كان لزاماً على صدر جهان ان يكون جديراً بثقة الايلخان التي منحه اياها , وان يبذل الجهود الكبيرة لحل أزمة الديوان المالية الخانقة , وسعى لان يبتكر شيئاً , لم يكن الاخرون قد اهتموا إليه , وتنقل المصادر انه وجد ضالته في احد المقربين له ويدعى محمد بن مظفر بن عميد الذي كان على دراية وخبرة باحوال ممالك الصين , وقد أشار عليه ان علاج تلك الازمة تم من خلال تداول العملة النقدية الورقية المعروفة من قبل في الصين , واحلالها في المعاملات الجارية في الاسواق بدلاً من استخدام النقد المتداول من الذهب والفضة (15).

ومع ان مؤرخ المغول رشيد الدين فضل الله وصاحب الحوادث الجامعة ينسبان الفكرة لصاحب الديوان فقط , الا ان ماتوفر من نصوص في مصادر اخرى يتبين من خلالها ان مظفر الدين هو الذي كان يرغب لكيخاتوخان مزايًا وفوائد استخدام النقد الجديد, مما لايدع مجالاً للشك, بانه كان هو صاحب المشورة الأول في اقتراح هذا الاجراء (16) , فيروي وصاف ان مظفر الدين ذكر لكيخاتوخان الأسباب التي تحمل على اعتماد النقد الجديد بالقول: (( ان انعامات السلطان على الاشراف والاعيان كبيرة , وهباته وافرة, مما ادى الى ان تصبح الخزانة بهذه الحالة من الضيق المالي, لحد

انها عجزت عن المصاريف الضرورية , الامر الذي يدعو الى وصفه للخلاص من هذا المأزق )) (17). وبدد له المخاوف التي يمكن ان تنتج عن استخدام هذا النقد الورقي شائعاً ومألوفاً في بلاد المغول والصين كما ان الممالك لاتقبل بالضرائب الجديدة ولا تتحملها , وانما تفتح باباً للمعارضة يستفيد منها اهل الفساد والشغب , فهو خير مايسد العجز وينقذ الدولة , فتكون الاموال في تصرفها, وتعود الثروة لها , فلا يضرها عجز)) (18) .

وفي ضوء ما طرحه مظفر لدين من براهين اقتنع كيخاتوخان بها وايده كبار رجال الدولة في ذلك , باستثناء شيكتورنوين نائب السلطنة, الذي وصفه رشيد الدين , بانه كان اعقل الامراء , وقد اعترض على ماورد في كلام مظفر الدين , محذراً من المخاطر التي ستنتج من استخدام النقد الورقي مبيناً بالقول , انه سوف يكون سبباً في خراب البلاد , ولا بد ان تؤدي الى سوء سمعة الملك , واختلال الرعية والجند . ولكن صدر الدين جهان صاحب الديوان ومؤيدوه , ذكروا لكيخاتوخان ان شيكتورنوين يعترض على ذلك لكونه يحب الذهب حباً حباً , ولذلك فهو يعمل على افساد خطة التعامل بالنقد الورقي )) (19)

وفي غضون هذا الجدل قرر كيخاتوخان اخذ رأي بولادشغ شانغ الملقب بالعارف , وهو مندوب امبراطور المغول الاعظم , والذي كان يقيم بشكل دائم في تبريز عاصمة الايلخانيين , ويمثل السيادة المغولية العليا وقد كان جوابه له مشجعاً على استخدامه عندما ذكر له ان النقد الورقي عبارة عن قرطاس مختوم بخاتم الملك ولاخشية من تداوله بين الناس , وان هذا النوع من النقود معروف ومتداول منذ امد بعيد (20) .

وبناءً على ذلك استقر الرأي بشكل نهائي على العمل بالعملة النقدية الورقية , ونشر تداولها بين الناس.

صدور قانون ( الجاو ) والعمل به:

وبناءً على ذلك صدر مرسوم ايلخاني بتبريز مؤرخ في شهر جمادي الاخر سنة ( 693 هـ / 1294 م ) , ينص بوقف التعامل بالذهب والفضة كنقد في جميع انحاء الدولة , والاستعداد للتعامل بالعملات النقدية الورقية ,



كعملة قانونية لها قوة ابراء غير محدودة بدلاً عنها . وكتبت الرسائل بهذا الخصوص الى جميع حكام الولايات الايلخانية لتسهيل العمل بها<sup>(21)</sup> . ولم يعترض القانون بالبيان الى استعمال النقود الاخرى المساعدة ذات القيمة المنخفضة كالنحاسية منها , والتي كان يطلق عليها في مصادر العصر المغولي باسم ( المس ) والتي كانت متداولة في بعض انحاء الدولة , ولاسيما بعد ان امر علاء الدين عطا ملك الجويني صاحب ديوان بغداد كميات كبيرة منها في سنة ( 666 هـ / 1267 م ) وما بعدها<sup>(22)</sup> . وعلى الأرجح إن هذا الإغفال يعود إلى ان هذه النقود لم تعد لها قيمة , لانها خارج نطاق التداول الواسع , وظلت عملة محلية لايتجاوز التعامل بها نطاق حدود محل ضربها .

أُطلق على العملة النقدية الجديدة اسم ( الجاو ) بلفظ الجيم الفارسية ثم اضيفت له كلمة ( مبارك ) فاصبحت تعرف بجاو مبارك , ووجه التسمية لابد انه استقي من النقد الورقي الصيني الشائع انذاك والمعروف بالبالش جاو<sup>(23)</sup> .

ومن دون شك , فان العاصمة الايلخانية تبريز اعطيت الاولوية في التعامل بالنقد الجديد لكونها الجهة الوحيدة المخولة باصداره , حيث جعل حق الضرب مقصوراً على ديوان الممالك الايلخاني (الديوان المركزي), في حين طلب من المدن الكبرى في الدولة انشاء ادارات حكومية مرتبطة بالدواوين المحلية تسمى (جاوخانة) كانت مهمتها الاساسية محصورة في تسهيل تداول النقود الورقية المضروبة في العاصمة تبريز دون حق اصدارها , وذلك لغرض منع الولاة المحليين من ضرب النقود الورقية لمصلحتهم الخاصة<sup>(24)</sup> , ومايوكد ان العاصمة تنفرد وحدها بضرب هذا النوع من العملات هو ما ذكره صاحب الحوادث الجامعة بالقول : (( انه حمل ايضاً احمالاً من العملة الورقية في تبريز الى بغداد بصحبة الامير لكزي بن ارغون اقا ))<sup>(25)</sup> .

ولم يغفل القانون الخاص بالجاو مسألة تلف النقود بالتقادم , أو إذا ما عادت لا تصلح من جراء كثرة الاستعمال , فأكد على ان فقدان العملة الورقية مزاياها الفنية فيتم تقديمها للادارة الحكومية , واخذ اخرى جديدة عوضاً عنها , وقد روعي في ذلك ان يؤخذ رسوماً حدد قدرها بنسبة عشرة بالمائة لتكون مورداً من موارد ديوان الممالك<sup>(26)</sup> . وهذا على خلاف ماكان



معمولاً به في الصين , حيث يروي الرحالة ابن بطوطة ( ت 779 هـ / 1377 م ) مائنه : (( ان بيعهم وشراءهم بقطع كاغد اذا تمزقت في يد انسان حملها الى دار السك , فأخذ عوضاً عنها جديداً , ولايعطي اجرة ولاسواها , لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان )) (27) .

وبجانب ذلك فان قانون الجاو ولضرورة عدم تعطيل التجارة مع البلاد المجاورة فسح المجال امام التجار من رعايا الدولة الايلخانية والاجانب تسهياً لعملهم السماح لهم بتبديل مائديهم من نقد سواء اكان ذهباً ام ورقاً , كما ضمن لهم الحق في الاحتفاظ بنقودهم ضمن ضوابط محددة يقررها المسؤولون في الديوان (28) .

ويبدو من الناحية النظرية , ان اصدار الاوراق النقدية كان يوفر مزايا وفوائد كبيرة للدولة والناس على حد سواء , وفي مقدمتها ان الدولة اصبحت هي الجهة الوحيدة التي تصدر الكميات اللازمة من النقود الجارية في التعامل , وهي التي تحدد زيادة في انتاجها , أو تقلل منه حسب حاجة الديوان الحكومي والنشاط الاقتصادي العام وتبعاً لذلك فانه كان يضح للدولة بشكل مستمر الاموال التي تحتاج لها في الحالات الطارئة والازمات المالية وما شابهها , وهذا الأمر يحد من اللجوء الى فرض الضرائب الجديدة , ولاسيما ان النظام الضرائبي المغولي كان شديد الوطأة على الناس , وأثقل كواهلهم بأكثر من خمس واربعين نوعاً من الضرائب كانت في اغلبها استحدثتها حكام المغول او نوابهم تحت مسميات مختلفة كالقوبجور والتغا والمؤونة وغيرها , ولم يعد بإمكان الناس تحمل فرض المزيد منها .

ومن بين مزايا النقد الجديد انه كان يجنب الدولة نتائج ندرة معدني الذهب والفضة ولاسيما في اوقات الحروب والازمات الاخرى .

وكان بإمكان النقد الورقي ان يضع حداً لمساوئ النقد السابق , نظراً لما كانت تعانيه العملات المعدنية من تذبذب في قيمتها , فعلى الرغم من ان المشرعين ثبتوا اوزانها وعينوا مقاديرها الا انها كانت غير موحدة على مر العصور , وظلت كذلك ايام الايلخانيين , فكانت لكل ولاية او مدينة عملتها الخاصة بها التي تختلف عن غيرها في الوزن والعيار , فضلاً عن نواح عدة كالخط والنقش ومحل الضرب والسك والقطر , والبعض منها كان يتعامل به وهو مقطوع او مثلوم ولذلك تتفاوت قيمتها تبعاً للاختلافات

المذكورة , وان قيمتها تعتمد احياناً على اساس الوزن و احياناً اخرى عن طريق المقابلة بالنقود , كما ان سعر الصرف بين لدينار والدرهم لم يكن على مستوى ثابت ومحدد . و اوضح مثال لما كانت تعانیه العملة المعدنية من تذبذب في قيمتها ما ذكره الفلقشندي ( ت 821 هـ / 1418 م ) انه كان يستخدم في تبريز وسائر بلاد ايران في معاملاتها بدينار يسمى عندهم ( بالرائج ) عن ستة دراهم , وفي بعض المدن كخراسان , فان الدينار كان يساوي اربعة دراهم . وفي العراق وغيره استخدم من الدينار ( العوال ) ويساوي اثنا عشر درهماً , والدينار المرسل عن عشرة دراهم<sup>(29)</sup> .

غير انه بعد صدور الجاو أصبحت القيمة الاسمية حسب القانون النافذ هي معيار أهلية النقد , ولم يعد يخضع لشروط الوزن والعيار وسعر المعدن . وقد أدى ذلك إلى إزالة العوائق التي كانت تحول دون توحيد العملة في جميع أنحاء الدولة الايلخانية .

ومن محاسن الجاو , انه لم يعد التلازم والترابط الوثيق بين الدينار والدرهم قائماً , الا من الناحية الاسمية , والنسبة الجزئية بينما أصبحت ثابتة لا تتغير حسب مواصفات كل منهما من حيث الجودة من عدمها .

ولاشك ان هذا الاجراء كان يتطلب قيام جهة تقوم أولاً بمعرفة كميات النقود من الذهب والفضة ولو بشكل تقريبي ليضمن عليها مقدار النقود الورقية اللازم اصدارها ومن ثم متابعة كل النواحي الفنية الاخرى المتعلقة بها الامر الذي حدى بكيخاتوخان الى تاليف هيئة تتولى هذه المهمة , وقد ترأسها صدر الدين جهان صاحب الديوان , وبمساعدة امراء من المغول وهم آق بوقا امير الامراء وطغاجار نائب الايلخان وبعد مرور شهرين من الاستعدادات وتهيئة المستلزمات الضرورية باشرت الهيئة المكلفة عملها يوم السابع والعشرون من شعبان سنة ( 693 هـ / 1294 م ) في تبريز , واستمرت لغاية التاسع عشر من رمضان<sup>(30)</sup> , وقد استفادت كثيراً من الارث الصيني في هذا الخصوص , ويروي وصاف ان الهيئة بعد ان نجحت في مهمتها ابلغت كيخاتوخان بانه تم انجاز اصدار الكثير من القطع النقدية الورقية تكفي لسد حاجة المعاملات الجارية في الأسواق<sup>(31)</sup> .

وبعد مدة لا تزيد عن شهر ظهرت هذه العملات في تبريز في التاسع عشر من شهر شوال سنة ( 693 هـ / 1294 م ) وبوشر العمل بها وتقرر معاقبة كل من لا يتعامل بها بشدة<sup>(32)</sup> .

مواصفات نقد الجاو الورقي :

حرص قانون الجاو في العملة الجديدة على الحفاظ على الاساس الذي قامت عليه الوحدة النقدية السابقة المرتكز على نظام الدينار والدرهم , وعليه اصدرت الهيئة المكلفة بطبعه فئات عديدة من الأوراق النقدية تتراوح أقيامها ما بين ربع درهم وعشرة دنانير<sup>(33)</sup> .

أما أوصاف الجاو فتؤكد معظم المصادر انه كان عبارة عن قطعة ورقية مستطيلة الشكل دون ان تحدد لنا مقاساتها او ألوانها , لكن يرجح انها كانت بحجم كف اليد وذلك بالاستناد على المعلومات المتوفرة عن النقد الصيني والذي طبع الجاو الايلخاني على غرارهِ من الوجهة الفنية حسبما تؤكد تلك المصادر .

دون على أطراف الورقة كلمات بالخط الصيني والايغوري لم تبين النصوص فحواها , في حين كتبت بالحروف العربية عبارات التوحيد واسم الرسول (ص) (الشهادتين) على طرفيها من الاعلى وتحتها كتبت الطغراء الايلخانية بلفظ ( سكه سبيكة نقد وواسطة فرائد عقد) , ثم جاء بعدها كلمتا (ايرنجين تورجي) التي تعني التاج الثمين, وهو اللقب المغولي الذي منحه الرهبان البوذيون لكيخاتوخان عندما تولى العرش<sup>(34)</sup> .

ويبدو ان القائمون على عمل الجاو لم يخرقوا المعتاد عندما تحاشوا وضع الرسوم عليه , على عكس ما هو موجود في البالش الصيني الذي استوحى منه , حيث تكثر صور الحيوانات التي ترمز عادة للتقويم السنوي, وذلك انسجاماً مع العرف السائد عند المسلمين وكراهيتهم للتصوير , حتى يسهل ترويجه ويشجع الناس على الاقبال عليه , كما كان عملهم هذا استمراراً لما درج عليه المغول منذ استيلائهم على مشرق العالم الاسلامي من مراعاة للرسوم الدينية , حيث جروا في نقودهم على ما كان معتاداً في ايام الدولة العباسية , حيث لا يظهر فيها التصوير سوى في نقود الافراح والصلوات , والتي تباع قيمتها ذهباً او فضة , لا باعتبارها نقداً . وتم الاكتفاء فقط برسم دائرة في وسط الجاو ثبت في وسطها رقم مشعر يحدد قيمة العملة , وقد كُتبت عليها العبارة الاتية :

(( بأمر من ملك العالم في سنة 693 هـ تم تداول هذه العملة الورقية المباركة في البلاد ))<sup>(35)</sup> .

وفضلاً عن ذلك ، حملت الأوراق النقدية ختم السلطان الخاص المعروف (بالتون تمغا) ، وهو مربع الشكل وذا لون احمر<sup>(36)</sup> ، وثبت عليها أيضاً محل الضرب في ( تبريز )<sup>(37)</sup> .

وحسب إشارة صاحب الحوادث الجامعة للجاء بقوله (( كاغد عليه تمغة السلطان )) يدل على انه مصنع من نوع من الورق المقوى ولايستبعد ان يكون من نفس نوعية ورق النقد الصيني المعمول من خشب اشجار التوت ، والذي يبدو انه لا يتمتع بمواصفات عالية الجودة ، فقد ذكر في حوادث سنة (694 هـ / 1295 م) في بداية تسلم السلطان محمود غازان عرش الدولة الايلخانية ، انه قد وجدت كميات كبيرة من الجاء مخزونة في الديوان ، وقد تعرضت للتلف دون ان يمسه احد بعد مضي مدة لاتزيد عن اكثر من عام ، وكانت من الهشاشة الى حد انها اصبحت كنسيج العنكبوت<sup>(38)</sup> . ومهما يكن فان السلطات الحكومية منعت منعاً مطلقاً التعامل في الاسواق التجارية بنفس نوع الورق المستخدم في صناعة النقد من اجل تفادي استخدامه في تزوير الجاء<sup>(39)</sup> .

ومع ذلك يفهم من روايات المصادر ان الجاء نقش باقصى دقة ممكنة من الناحية الفنية ، مما يجعله قابل للتداول بين الناس دون عراقيل ، ومع هذا لم يحول دون ان يحذر الناس من التزييف او التلاعب بهذه النقود ، فقد دون عليها ايضاً ان من يغير فيها او يبدل يقع تحت طائلة (الياسا) هو وزوجته واولاده ، ومصادرة اموالهم وممتلكاتهم لصالح الديوان الحكومي<sup>(40)</sup> . ويبدو ان هذه العقوبة كانت مخففة لكون الياسا المغولية تنص على عقوبة الاعدام لمن يرتكب جريمة الغش التجاري . وهذا ما اكده الرحالة الايطالي الذي زار الصين وبلاد المغول في ذلك الوقت عندما ذكر ان كل من زور او قلد الأوراق النقدية ، او حتى من امتنع من التعامل بها يعاقب بالاعدام<sup>(41)</sup> .

ويعد الوصاف أفضل من اعطى تفضيلات مهمة عن العمل بنقد الجاء بقوله (( وجيء بالعملة الجديدة بتبريز ، وكانت خلاصة ما قيل ، ان العملة الورقية المباركة ستؤدي للقضاء على الفقر والضرر والمسكنة بين الناس ، وإلى رخص أسعار الغلال والحبوب وإلى المساواة بين الغني والفقير ، وقد عمل الشعراء قرائحهم في امتداحها لارضاء الملك وصاحب الديوان ، ومن الابيات التي نظمت في هذا الصدد قول الشاعر :

اذا راجت العملة الورقية في الدنيا لخذازدهار الملك فيها وتخلي ارباب الحرف عن الذهب والفضة في صناعاتهم وتم تعويضهم من ادارة العملات الورقية ( جاو خانة ) بصرف مبالغ لهم . واذا ما تقادمت العملة الورقية يتم تقديمها الى هذه الادارة ، وفي مقابل كل عشرة دنانير يتم تحصيل تسعة دنانير جديدة ، وتقرر ان يقوم التجار في بلاد ايران والمسافرين بتقديم مالديهم من ذهب للخزانة والحصول بدلاً منه على عملات ورقية مع الحفاظ على حق الاختيار ، واشترط السماح لهم بحمل الذهب بموافقة النواب والنظار<sup>(42)</sup>.

الغاء العمل بالنقد الورقي واسباب فشله :

مع ان الجاو حقق الغاية المرجوة منه في الايام الاولى من التعامل به، واستطاع ديوان الممالك في خلالها من سحب كميات كبيرة من الذهب والفضة من الناس تكفي لسد العجز في النفقات الحكومية ، الا ان النصوص تظهر ان الاوراق النقدية واجهت صعوبة بالغة في الرواج والتداول بعد ذلك ، فقد قبلها الناس لمدة اسبوع خوفاً من عاقبة رفضها، ولكن في مدة الشهرين التاليين وهي طول عمر استخدام الجاو ، سرعان ما اضطر الاهالي الى عدم الانقياد والتمرد وتوقفت المعاملات والوثائق بشكل كاد أن يكون تاماً ، وتنقل المصادر حوادث عديدة تؤكد ما آلت اليه الاوضاع من تدهور ، ففي تبريز العاصمة نفسها اضطر كثير من اهاليها للهجرة ، واصبحت المدينة التي كانت تموج بالناس شبه خالية من سكانها ورحل معظم الاغنياء الى بلاد الروم حرصاً على مايمتلكونه من اموال. واغلق التجار حوانيتهم واخفوا الاغذية والاقمشة من الاسواق ، حتى لا ينفدوا بضائعهم في مقابل العملات الورقية التي كانت تعد بلا قيمة في نظرهم ، وتبعاً لذلك خلت الاسواق من مرتاديهها ، ويروي ان كيخاتوخان نفسه مرّ بأحد الاسواق لينفقد احوال الناس فيها الا انه رأى الدكاكين مغلقة، وعندما استفسر عن سبب ذلك ، حاول صدر الدين جهان صاحب الدين الذي كان برفقته ، ان يخفي عنه الحقيقة خوفاً من غضبه فادعى ان مقدم السوق قد توفي ، وكان من عادة اهل تبريز ان تغلق الاسواق عندهم عند حدوث عزاء عند علية القوم<sup>(43)</sup>.

وازاء تعطل الأسواق وخلوها من البائعين ، اضطر ماتبقى من الناس الى البحث عن حاجاتهم الغذائية من خلال الذهاب مباشرة الى الحقول

والبساتين ، كما شاعت بين الناس نوعاً من بيوع المقايضة (44) . وبلغ التذمر بالناس الذين تعرضوا لهذه المحنة الى ان اخذوا يصبون لعناتهم علانية على من وضع هذه العملة الورقية ، ثم سرعان ماتحول تذمرهم الى العنف والتمرد ، فيروي وصاف ان الناس وصل بهم الامر في احدى المرات ان يظفروا بمظفر الدين ويقتلوه لكونه هو الذي ابتدع هذه العملة ، الا انه نجا منهم بأعجوبة (45) .

في حين قاد التذمر الى حدوث اعمال شغب في المسجد الجامع ، ففي احدى ايام الجمع ، علم الناس بوجود قطب الدين قاضي قضاة الممالك وشقيق صاحب الديوان بينهم ، فتطاولوا عليه وحاولوا قتله ، غير انه تمكن من النجاة بنفسه وقتل جمع كبير من الناس في الحادثة (46) .

اما في شيراز ، فلم تختلف حالها عن تبريز ، حيث ضج الناس بالشكوى ، واصبح اللصوص يجردون كل من يجدونه في الطرق حتى من ملابسه ، واخذوا يتربصون بالاهالي على نواصي الازقة لاستلاب حاجاتهم منهم ، و يروى انهم كانوا اذا ما وجدوا شخصاً يحمل لاهله بعض الغلة او نوعاً من الفاكهة اخذوه منه بالقوة وان امتنع عليهم ، قالوا له خذ هذا الجاو المبارك ثمناً له ودلنا من اين اشتريته (47) .

ولم تقف هذا الاحداث عند حدود ايران فقد امتد اثرها الى نواحي اخرى من ولايات الدولة الايلخانية ، فقد ذكر صاحب الحوادث الجامعة ، ان اهل بغداد لما بلغهم ماجرى في تبريز وغيرها وان الجاو في طريقه اليهم ، استعدوا بتخزين الاقوات وغيرها من المؤن (48) .

ويبدو ان العقوبات القاسية التي فرضتها الادارة الحكومية ، لم تعد تنفع في تثبيت التعامل بهذا النقد الورقي لاسيما بعد ان وصلت اوضاع الناس المعاشية الى حد لا يطاق ، فيخبرنا وصاف ان الناس بعد ان يأسوا من الحصول على الطعام ، تجرأوا وتعاملوا بالذهب والفضة سراً ، فكان الرجل يضع الدينار او الدرهم خفية في يده تحت الجاو ، ويعطي الخباز والقصاب وغيرهما ، ويأخذ حاجته خوفاً من اعوان السلطان (49) . ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً بسبب اخفاء النقود الذهبية والفضية من التداول نتيجة خزنها او صهرها بعد ان اصبحت قيمة المعدنين الحقيقية تتجاوز لقيمة الاسمية للنقد اضعافاً مضاعفة.



ولم تقف معاناة الناس عند هذا الحد فالنقود الجديدة لم تعد محتفظة بنفس قيمتها المتعارف عليها ، حيث هبطت قيمتها الشرائية بدرجة حادة حتى وصلت الى واحد بالمئة من قيمتها الاصلية واتسعت ساحة الجشع والاستغلال عندما اصبحت اسعار المبيعات تفرض بشكل اعتباطي ، ووردت نصوص على سبيل المثال تشير الى ان بائع الخيول في تبريز الذي كان يتقاضى عن بيع الحصان الواحد سعر سبعة دنانير ونصف ذهباً ، فانه في المقابل اخذ يطلب عنه سعر سبعمائة وخمسون ديناراً ورقاً<sup>(50)</sup> .

وتأثرت التجارة الخارجية التي كانت تشكل عنصراً جوهرياً من اقتصاد الدولة الايلخانية سلباً لهذا التحول ، واقلت الطرق التجارية الكبرى التي كانت تصل العاصمة تبريز ، والتي كانت تمر بها القوافل القادمة من الشرق الاقصى والهند وخورزم والعراق ، وهي محملة بمختلف البضائع الثمينة ، ولم تعد تعج بالتجار كالسابق ، لعدم رغبتهم بالمجازفة ببضاعتهم واموالهم ، فضلاً عن انعدام توفر الامن في تلك الطرق<sup>(51)</sup> .

ولم تقف هذه الحوادث عند حدود النشاط التجاري ، فقد توقف الصناع وأهل الحرف عن مزاولة اعمالهم ، بعد ان كسدت بضائعهم ، ولم تعد تلقى لها رواجاً بين الناس . ووجد صاغة الحلي والمجوهرات الثمينة انه ليس باستطاعتهم ممارسة اعمالهم ، بعد ان حرم عليهم قانون الجاو استخدام الذهب والفضة في صناعاتهم ، فيما وجد الصيارفة المسؤولون عن تبادل النقد مقابل جني فوائد محدودة اعتماداً على اختلاف النقود من حيث الوزن والعيار ومكان الضرب وما شابه ذلك ، انفسهم بلا عمل يقومون به بعد ان اصبحت للنقود الجديدة قيمة اعتبارية متساوية حسب القانون<sup>(52)</sup> .

ومما تجدر الاشارة له ، ان مع كل ما للنقود المتداولة من صلة وثيقة بالشريعة ، لان اي تغيير او تبدل فيها من زيادة ونقصان ، لا بد ان يتولد من جرائه قضايا شرعية تتعلق بسلامة المعاملات واداء الزكاة او وجوب الدية والعقود والوقوف وغيرها ، الا ان مصادر العصر المغولي لم تثبت لنا نصاً واحداً يشير إلى رأي الفقهاء في هذا التحول الحاصل وفيما اذا كانوا قد اضعفوا الشرعية على النقد الجديد من عدمها .

ويبدو ان تصاعد التذمر والاستياء الذي وصل إلى حد الخشية من حدوث تمرد عارم هو الذي دفع المسؤولين بالدولة الى ضرورة التخلص من

هذا المأزق ، و تعطي المصادر سبباً مباشراً لوقف العمل بالجاو ، فيروي رشيد الدين ذلك بقوله : انه في ذروة هذا الاضطراب والضيق الذي لحق بالناس ، حدث ذات يوم ان احد العلماء امسك بخناق صدر الدين صاحب الديوان في السوق وقال له رائحة اكباد الناس المحترقة زكمت أنوف الدنيا فانعم بأنفك ، فتأثر صدر الدين بشدة بهذا الكلام واقتنع بان الاوضاع لو استمرت على ذلك فانها لامحالة ستؤدي إلى عواقب وخيمة وسيتحول الناس من التذمر والسخط الى تمرد عارم كبير (53) .

وفي ضوء التسليم بهذه الحقيقة، التمس صدر الدين من كيخاتوخان ان يعيد العمل بالنظام النقدي القائم على الذهب والفضة ، واستجاب السلطان لطلبه، واصدر مرسوماً ايلخانياً بالغاء العملة الورقية (الجاو) وقد استبشر الناس خيراً بهذا القرار بعد ان تركت في نفوسهم اسوى ذكرى، واطلقوا عليها) العملة الورقية غير المباركة) ، في حين أطلقوا على صدر جهان صاحب الديوان لقب ( جاويان ) (54) ، وبذلك لم تصل العملة الورقية الى نتيجة ، ولم يعمل بها في بلاد المسلمين بعد ذلك ، الا في العصر الحديث ، وبالتحديد في عهد السلطان العثماني عبد المجيد عندما ضربت في اسطنبول سنة (1840م) بأسم ( القوائم المالية المعتمدة ) (55) .

من خلال ما تقدم يمكن القول ان النظام النقدي الورقي الذي عمل به في عهد كيخاتوخان على الرغم من انه لم يستهدف منه الإصلاح ، إلا انه لو كُتب له الاستمرار والبقاء ، لكان له شأن في ارساء نظام مالي ونقدي متطور في البلاد الاسلامية ، وهو النظام الذي لم تعرفه اوربا ، الا في سنة (1661 م ) عندما استخدمت الاوراق النقدية لأول مرة في السويد ، ومن ثم في انكلترا سنة (1690 م) .

وفي الختام يمكننا ان نعزو الفشل الذي مني به النظام النقدي الورقي في اول ظهور له في بلاد المسلمين يعود لجملة من الاسباب واهمها :  
1) لم يكن الغرض من اصدار الجاو مصروفاً لمصالح الناس في المبادلات والمعاملات التجارية ، او انه جاء لتلبية تطورات حضارية، واقتصادية شهدتها الدولة ، وانما كانت الغاية منه ، هو الحصول على الاموال لصالح الايلخان والديوان الحكومي ، فهذا الإجراء الذي أريد منه في الظاهر ان يتفق مع المصلحة العامة وتدبير ديمومة وعمل الديوان وتسديد رواتب موظفيه ، تعدى هذا الغرض المالي النقدي البحث ، إلى

غاية أخرى وهي الاستحواذ على أكبر ما يمكن الاستيلاء عليه من ما يمتلكه الناس من الذهب والفضة ، ويؤكد ذلك ما أشارت إليه النصوص بأن كيخاتوخان لم يكتف بمنع تداول هذين المعدنين كنقد ، بل انه اصدر الاوامر بمنع استخدام الذهب في نسج الاقمشة الفاخرة ، الا فيما يخصه شخصياً وحاشيته من الامراء وقادة النوبين ، كما منع من صنع الاواني من الذهب والفضة وكل ما من شأنه استهلاك هذين المعدنين .

(2) ان النقد الورقي لا ينسجم مع طبيعة الانسان التي فطر عليها ، فهي تخالف غريزته للتملك وحب النفائس ، ولذلك من العسير ان يقتنع الناس بان الدينار من الورق هو عينه الدينار من الذهب . كما ان انعدام ثقة الناس به لها ما يبررها ، لأن النقد الورقي يمنح الدولة صلاحية تجريد المالك من ما بحوزته من اموال في اي وقت تشاء ولاسيما عندما ترى ضرورة في ذلك ، من خلال استبدال العملة او خفض قيمتها ، في حين ان النقود المعدنية تحتفظ بقيمتها الحقيقية في معدنها الثمين الذي صنعت منه .

(3) ان خاصية خسارة وضياع الثروات تتحقق بسهولة في حالة النقود القابلة للتلف بينما تتصف النقود المعدنية بأن لها قابلية الخزن والادخار ، وهي تجمع بين المنفعة في التداول ، والاحتفاظ بها كرأس مال . فضلاً عن قابليتها للتجزئة ، واستخدامها عند الحاجة في اغراض اخرى غير المبادلات التجارية .

(4) بما ان النقد الجديد لا يملك قدرة التعامل الخارجي فقد اصبح يشكل عائقاً امام النشاط التجاري بين الدولة الايلخانية والدول المجاورة لها ، فضلاً عن ما يسببه من متاعب للناس ، ولاسيما اولئك الذين كانوا يرومون اداء فريضة الحج او السفر وماشابه ذلك .

## الهوامش

- (1) عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية ( بغداد : شركة التجارة والطباعة ، 1377هـ / 1958 ) ، ص 155 .
- (2) المصدر نفسه ، ص155 .
- (3) رشيد الدين فضل الله ( ت 718 هـ / 1318 م ) ، جامع التواريخ ( النسخة الفارسية ) ، تحقيق بمهمن كريمي ( طهران : شركة نسبي حاج ، 1338هـ.ش ) ، ج1 ، ص155 .
- (4) نقلاً عن عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، ص 50 .
- (5) المصدر نفسه ، ص 50 .
- (6) جامع التواريخ ( النسخة العربية ) ، ترجمة محمود صادق نشأت وآخرون، ( القاهرة: مطبعة وزارة الثقافة والارشاد ، 1960 )، ج2، ق2 ، ص182 .
- (7) وصاف ، أديب شرف الدين عبد الله الشيرازي ( ت 735 هـ / 1335م ) ، تجزية الأمصار وتجزية الاعصار المعروف بتاريخ وصاف ( طهران : طبع حجر ، بلا ت ) ، ج3 ، ص 273 .
- (8) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 273 ، نزهت القلوب بسعي واهتمام كي لسترنج ، ( ليدن : 1913 ) ، ج3 ، ص22 .
- (9) خواندمير ، غياث الدين محمد بن همام الدين ( ت 942 هـ / 1544م ) ، دستور الوزراء ، ترجمة امين سليمان ، ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1980 ) ص 366 - ص 367 .
- (10) عباس اقبال ، تاريخ المغول منذ حملة جنكيزخان حتى قيام الدولة التيمورية ، ترجمة عبد الوهاب علوب ( ابو ظبي : المجمع الثقافي، 2000 )، ص 257 .

- (11) يذكر برصوما الصفي في تاريخ الدول السرياني ان ذلك حدث بسببوباء أصاب قطعان الأغنام، في حين يرجح ( J.A.Boyle ) ان سبب هلاك قطعان الاغنام يعود إلى حدوث موجة برد قارس حدثت تلك السنة على غير المعتاد انظر:  
The Cambridge History of Iran,(Cambridge : 1968), vol – 5 .p 374 .
- (12) رشيد الدين ، جامع التواريخ ، ج2 ، ق2 ، ص 183 .
- (13) خواندمير ، دستور الوزراء ، ص 368 .
- (14) المصدر نفسه ، ص 368 .
- (15) وصاف ، تاريخ وصاف ، ج3 ، ص 273 ، عباس اقبال ، تاريخ المغول ، ص 257 .
- (16) عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، ص 34 .
- (17) تاريخ وصاف ، ح 3 ، ص 273 .
- (18) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 233 .
- (19) رشيد الدين ، جامع التواريخ ، ج2 ، ق2 ، ص 182 .
- (20) عباس اقبال ، تاريخ المغول ، ص 257 .
- (21) ميرخواند ( ت 903 هـ / 1498م ) ، تاريخ روضة الصفا في سير الانبياء والملوك والخلفاء ( طهران : جاب بيروز ، 1339هـ.ش)، ج5، ص 110 ؛ عباس اقبال ، تاريخ المغول ، ص 258 .
- (22) مجهول ، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في أعيان المائة السابعة ، تحقيق مصطفى جواد ( بغداد : المكتبة العربية ، 1351 هـ ) ، ص 67 ؛ محمد رضا الشيبيني ، اصول الفاظ اللهجة العراقية ( بغداد : مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1956 ) ، ص 93 .
- (23) وصاف ، تاريخ وصاف ، ج3، ص 274 ؛ عباس اقبال ، تاريخ المغول ، ص 256 .
- (24) وصاف ، تاريخ وصاف ، ج3، ص 274 .
- (25) مجهول ، ص 477 .
- (26) وصاف ، تاريخ وصاف ، ج 3 ، ص 275 .
- (27) ابن بطوطة ، محمد بن عبد الله بن إبراهيم اللواتي الطنجي ( ت 779 هـ / 1377م ) ، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الاسفار ، ( القاهرة : 1968 ) ، ص 218 .
- (28) وصاف ، تاريخ وصاف ، ج3 ، ص 275 .
- (29) المصدر نفسه ، ج3، ص 276 .

- (30) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 276 .
- (31) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 276 .
- (32) صبح الأعشى في صناعة الانشا ( بيروت : دار الكتب العلمية ، 1987 ) ، ج14 ، ص 470 .
- (33) وصاف ، تاريخ وصاف ، ج3 ، ص 276 .
- (34) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 277 .
- (35) عباس اقبال ، تاريخ المغول ، ص 258 .
- (36) آلتون تمغا : كلمة مغولية مركبة من ( آلتون ) بمعنى ذهب ، و ( تمغا ) بمعنى ختم ، أي الختم الذهبي ، وتطلق على ختم الايلخان الخاص الذي يختم به المراسيم والرسائل بالمداد الأحمر ، وعندما تولى السلطان محمود غازان عرش المغول أمر أن يكون الختم دائرياً ، ويكتب بالخط الذهبي. انظر: فؤاد عبد المعطي الصباد ، مؤرخ المغول الكبير رشيد الدين فضل الله الهمداني ، ط1) القاهرة : دار الكتاب العربية ، 1386هـ / 1967م ) ص 77 .
- (37) عباس اقبال ، تاريخ المغول ، ص 258 .
- (38) (Howorth . H.H , History of the Mongols , from the 9<sup>th</sup> to 19<sup>th</sup> Century ( London : 1927 ) , vo; . 3.370.
- (39) Ibid . p .370 .
- (40) تاريخ وصاف ، ج3 ، ص 277 .
- (41) نقلاً عن عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، ص 32 .
- والياسا : كلمة مغولية - تركية تعني حكم أو قاعدة أو قانون ، وتذكر في المصادر الإسلامية بألفاظ مختلفة ( ياسة ، يساق ، ياساق ، يساق ، يسق ) وأحياناً ترخم فتذكر الياسا أو ياصاي ، وهي مجموع الاحكام التي أقرها جنكيزخان ، وقد استنبط الجزء الأكبر منها من عادات وتقاليد المغول القديمة ، وأضاف عليها احكاماً مستحدثة ، وجعلها دستوراً ينظم حياة القبائل المغولية . انظر : علاء الدين عطا ملك الجويني ( ت 681هـ / 1282م ) ، ( تاريخ جهانكشاي 0 ليدن : مطبعة بريل ، 1912 ) ، ج 1 ، ص 16 - ص 25 .
- (42) تاريخ وصاف ، ج3 ، ص 277 .
- (43) رشيد الدين ، جامع التواريخ ، ج2 ، ق 2 ، ص 183 ، عباس اقبال ، تاريخ المغول ، ص 259 .
- (44) وصاف ، تاريخ وصاف ، ج 3 ، ص 280 .
- (45) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 280 .
- (46) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 280 .
- (47) رشيد الدين ، جامع التواريخ ، ج 2 ، ق 2 ، ص 183 .



- (48) مجهول ، ص 477 .  
(49) تاريخ و صاف ، ج 3 ، ص 280 .  
(50) Howorth .H.H. Histoty of the Mongols , vol,3.p.371  
(51) عباس اقبال ، تاريخ المغول ، ص 259 .  
(52) و صاف ، تاريخ و صاف ، ج 3 ، ص 280 .  
(53) جامع التواريخ ، ج 2 ، ق 2 ، ص 183 .  
(54) و صاف ، تاريخ و صاف ، ج 3 ، ص 281 .  
(55) عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، ص 156 .